الإيضاح والبيان
في تحقيق عبارات قصص القرآن

تأليف العلامة المجتهد
محمد بن إسماعيل الأمير

تحقيق وتعليق
أبي محمَّد عبد الله بن أحمد بن لَـمْــح الخولانـي

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

الحمد لله الذي أكرَمنا بالتوحيد والإسلام، وأنزل إلينا أشرف الكتب وأحسن الكلام، وجعله معجزًا في المعنى واللفظ والنظام، مشتملًا على علوم حارت فيها عقول الأنام.

وأشهد أن لا إله الا وحده لا شريك له ذو الجلال والإكرام، وأشهد أنَّ محمد عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الكرام.

أما بعد:

فهذه رسالةٌ لطيفة، وجيزة مفيدة، تعرَّض فيها المؤلف لأبحاث تتعلَّق بعلوم القرآن، كالقصص في القرآن وفائدة تكرارها في بعض الحالات، وإثبات أنه كلام ربّ البريات، وإظهار شيء من بلاغته وفصاحته، وغير ذلك مما تضمنه هذا البحث الذي هو في الأصل: جواب عن سؤال في العبارات التي تضمنتها قصص الأولين في القرآن الكريم؛ هل هي عباراتهم وكلامهم بعينه؟ أو هي حكاية لمعاني كلامهم، وعباراتهم كانت بألفاظ أخرى؟.

وهذه المسألة أفاد المصنف فيها وأجاد، وأتى فيها بأبحاث تقرّ لها عيون الأمجاد.

فجزاه الله خيرًا عن كل طالبٍ من بحثه استفاد، ورحمه رحمةً واسعة تقر بها عينه يوم المعاد.

أبو محمد عبدالله بن لمح

دار الحديث / دماج– عام ١٤٢٩ من الهجرة

ثم قرأتها سابع أيام عيد الفطر عام ١٤٤١ من الهجرة وصحَّحت مواضع منها.

وصف المخطوط

مصدرها: دار المخطوطات، صنعاء.

ضمن مجموع رقم (٣٠١٥)، والمخطوط يقع في ست صفحات، من (صفحة ٤١) إلى (صفحة ٤٦) من المجموع المذكور[١].

(١) وهذه النسخة هي التي رمَزَ إليها الدُّكتور عبدالوهاب الدَّيلمي في تحقيقه للرِّسالة ـ كما أشرت إليه في المقدمة ـ بـ (أ)، وذكر أنه اعتمد أيضًا في تحقيق الرِّسالة على نُسخة أخرى، ولهذا ستجد زوائد قليلة جدًّا أشرتُ إليها بـ (ط)، أي من زوائد تلك النسخة حسبما ذكره هو.

نماذج من المخطوط

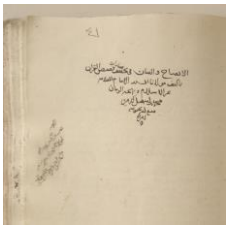

صفحة عنوان المخطوط

الأولى

الأخيرة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وبه نستعين.

السؤال الواقع عما قصَّه الله تعالى في كتابه الكريم، مِن أقاصيص القرون الأولين، كقصة الأنبياء عليهم السلام مع قومهم من المؤمنين والكافرين، وقصَّة إبليس اللعين في امتناعه عن السجود، وجِدَاله لرب العالمين.

هل هي عبارتهم وكلامهم الذي قصَّه الله في كتابه بعين كلامهم، أو هي حكاية لمعاني كلامهم بألفاظ الله تعالى، وكلامهم المحكي كان بعبارات أخرى؟.

فالجواب: أنه قد اتفق «أئمة»[١] الأمة المحمديَّة سلفًا وخلفًا، أنَّ القرآن كلام الله سبحانه، «ونص الله أنه كلامه في قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللهِ﴾ [التوبة:٦]، وإذا أطلق أنه كلام، فالمراد لفظه ومعناه، حتى يقوم دليل يدل أنه حكاه الله عن غيره.

فإنه يُقال: إنه كلام الله حكاه لنا عن معاني من حكاه عنه من الأمم»[٢].

وقد قال أئمة أصول الفقه في حقيقة القرآن: إنه كلام الله المنزّل على محمد ﷺ للإعجاز بسُورة منه، المتعبَّد بتلاوته، وهذا لفظ «جمع الجوامع»[٣] لابن السبكي[١]،

---

(١) هذه الكلمة من (ط).

(٢) ما بين علامتي التنصيص محله في المخطوط بعد قوله: (وتصح نسبته إلى محمد ﷺ لأن الله جعله قولًا له) مما يأتي ، وأشار الدكتور عبدالوهاب إلى أنه في النسخة الأخرى مثبت هنا، وهو مناسب ، فلذلك تبعته.

(٣) مختصر في علم أصول الفقه من تأليف السبكي، أودع فيه زبدة ما في شرحَيه على مختصر ابن الحاجب ومنهاج البيضاوي، قال عنه في طبقاته الكبرى (٢/ ٢١): «مختصرٌ جمع فأوعى، نفعَ الله به، وغالب ظننا أنَّ في كل مسألةٍ فيه زيادات لا توجد مجموعة في غيره مع البلاغة في الاختصار». وقد شرحه العلامة المحلِّي وغيره كثير، وكتب على شرح =

وفي «الغاية»[٢] لحسين بن الإمام القاسم[٣] مثله، وفي غيرهما من كتب «الأصول».

وإذا كان هذا حقيقة القرآن ـ وقد علم أنَّ القرآن اسم لما بين الدفتين إجماعًا فكل ما بين الدفتين كلام الله حقيقة.

ومنه ما حكاه الله تعالى من قصص الأولين من رُسله وأقوامهم المصدِّقين والمكذِّبين، فإنه كلام رب العالمين، حكاه عنهم بمعناه فالمعنى كلامهم، واللفظ كلام الله قطعًا وإجماعًا؛ لما هو معلومٌ من أنّ ألفاظ مَن حكى الله عنهم ألفاظ سريانية كآدم، وعبرانية كموسى وقومه، ومعلوم بالضرورة أنَّ القرآن عربي بل أبلغ كلام عربيٍّ وبنص الله سبحانه وتعالى حيث قال: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف:٢]، وقال: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ * عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ . بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء:١٩٣، ١٩٥، ١٩٤].

المحلي: زكريا الأنصاري «حاشيةً» وطُبعا مؤخرًا في أربع مجلدات بمكتبة الرشد، ومن شروحه: «الغيث الهامع» لأبي زرعة االعراقي وهو مطبوع، وكلامه الذي نقله المصنف في «الجمع» مع «الغيث» (صفحة ١٠٥) ط:دار الكتب.

(١) هو عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي لقب بالتاج، والسبكي: نسبة إلى سُبْك من أعمال المنوفية بمصر، ولد (٧٢٧) وتوفي عام (٧٧١) عن ٤٤ سنة في الطاعون.

(٢) وهو من كتب الأصول، قال الشوكاني: «ألّف «الغاية» وشرحها؛ الكتاب المشهور الذي صار مدرس الطلبة الآن وعليه المعوّل في صنعاء وجهاتها، وهو كتاب نفيس يدلُّ على طول باع مصنِّفه وقُوّة ساعده، وتبحره في الفن ... ولم يكن الآن في مؤلفات كتب الأصول ـ من مؤلفات أهل اليمن ـ مثله، ومع هذا فهو ألّفه وهو يقود الجيوش ويحاصر الأتراك في كلِّ موطن ويضايقهم ويوردهم المهالك، ويشنّ عليهم الغارات». قلت: ثم ألّف الشوكاني: «إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأول»، ففاقهُ شُهرةً وعوّل عليه الكثير.

(٣) هو الحسين بن القاسم بن محمد، ولد ١٤ ربيع الآخر ٩٩٩ هـ، برع في كل الفنون، توفي ليلة الجمعة ٢/ربيع الآخر سنة ١٠٥٠ هـ ودفن بذمار، انظر: «البدر الطالع» (١/ ٢٢٦ـ٢٢٧).

واتفقَتْ الأمةُ على[١] أنَّ أقاصيص القرآن كلام الله تعالى، حكاية عن كلامٍ محكي، فالحكاية كلام الله والمحكي كلام العباد، حكاهُ الله بمعناه لا بلفظه، فالعبارة القرآنية هي كلام الله، والمعاني هي معاني كلام من حكاه عنه، عن فرعون وقومه مثلًا، وغيرهما ممن قصَّ الله أخبارَهم[٢].

فإن قلت: فكيف صحَّ أنْ يُقال له: كلام الله، وأن يقال له: كلام موسى ـ عليه السلام ـ مثلا؟!

قلتُ: إن أريد الألفاظ فهي كلام الله لأنها ألفاظه حقيقة، وإن أريد المعنى صح أن يقال: إنه كلام موسى عليه السلام.

فنِسْبتُه إلى الله حقيقة، لأنه تعالى عبر بألفاظ القرآن عن معاني كلامهم، فإن القائل: في مثل قوله تعالى: ﴿وَقَالَ مُوسَى يَا فِرْعَوْنُ إِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف:١٠٤] إنه كلام موسى عليه السلام: صادقٌ وحقٌّ، وقد نسبهُ اللهُ إلى موسى حيث قال: ﴿قَالَ مُوسَى﴾ [البقرة: ٥٤].

وإن قال القائل: إنه : قال الله ذلك ، فهو حقٌّ وصدقٌ، فإنه عبارة القرآن الذي هو كلام الله فنسبته إلى الرب وإلى رسوله صحيحة، لأنّ الله سبحانه له العبارة، وموسى عليه السلام له معناها، فالنسبة إلى كل واحد[٣] صادقةٌ صحيحة.

فهي إلى الله حقيقة، وإليه ﷺ ، وإلى جبريل مجاز، فإنَّ الله سبحانه نسبَهُ إلى جبريل، وجعله قولًا له فقال: ﴿إِنَّهُ﴾ أي ـ القرآن: ﴿لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ . ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ [التكوير:١٩، ٢٠]، فجعله قولًا لجبريل لأنه مبلِّغه إلى رسول الله ﷺ [١ :أ] بل جعلَه ونسبَهُ قولًا لمحمَّد ﷺ حيث قال: ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ

(١) لفظ على من عندي لاتساق الكلام.
(٢) في المخطوط: أخبارهما، وما أثبته أنسب للسياق.
(٣) في ط: أحد!.

* وَمَا لَا تُبْصِرُونَ . إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ . وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَا تُؤْمِنُونَ . وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الحاقة:٣٨-٤٢].

فنسبَهُ قولًا لرسول الله ﷺ لأنه بلَّغه إلينا كما بلَّغه جبريل إلى رسول الله ﷺ كذلك[١].

فتصح نسبتُه إلى الله عزَّ وجل لأنه كلامه إجماعًا ونصًّا، وتصح نسبته إلى موسى مثلًا لأنه معنى كلامه قطعًا، وتصح نسبته إلى جبريل كما نسبه الله قولًا له، وتصح نسبته إلى محمَّد ﷺ لأنّ الله جعله قولًا له.

فإن قلتَ: وكيف تصح نسبة الكلام الواحد إلى الله وإلى رسوله وإلى غيرهما ممن ذُكر؟

قلتُ: إذا نسبْتَهُ إلى الله وقلتَ: هذا كلامُ الله؛ فهو حق أنه كلامه تعالى عبَّر به حكاية عن موسى عليه السلام، وألبسه عبارةً عربيَّة رافلة في أبلغ العبارات، وصار بها معجزًا، فنسبتُه إليه تعالى لأنه كلامه عبَّر به عن كلام موسى عليه السلام.

وإذا قلتَ: هو كلام موسى؛ فهو حقٌّ وصدقٌ لأنه معنى كلامه؛ فصحَّ أن يقال: إنه كلامه باعتبار معناه، وبأنه قول جبريل وقول محمد ﷺ لأنهما بلَّغاهُ عن الله.

فإن قلت: وهل ورد في كلام العرب نسبة الكلام إلى من قال معناه واللفظ لغيره؟!.

قلتُ: نعم ورد ذلك كثيرًا.

منه ما ذكره سعد الدِّين التفتازاني[٢] في «المطوَّل»[٣] أنه دخل عبدُالله بن الزبير

---

(١) في الأصل: وذلك، وما أثبته أنسب.

(٢) هو مسعود بن عمر بن عبدالله التفتازاني أحد أئمة العربية والبيان ولد بتفتازان ٧٢٢، وتوفي سنة ٧٩٢ انظر: «البدر الطالع» (٢/ ٣٠٣).

(٣) وهو شرح لـ: «مختصر المفتاح» لمؤلِّفه محمَّد بن عبد الرحمن القزويني الشافعي ولد =

على معاوية بن أبي سفيان فأنشده ابنُ الزبير بيتين وهما:

إذا أنت لم تُكرمْ[١] أخاك وجدته على طَرَفِ الهُجْرَان إن كان يعقلُ

ويركب حدَّ السيف من أن تُضِيْمَه إذا لم يجد عن شَفْرَةِ السيف مَزْحَلُ[٢]

وأوهمه أنهما من شعره[٣]؛ فقال له معاوية: لقد شعرت بعدي يا أبا بكر، فبينما هما في ذلك المجلس إذ دخل معن بن أوس[٤] فأنشد قصيدتَه التي أولها:

لعمرك لا أدري وإني لأوجل على أيِّنا تعدو المنية أوَّل[٥]

ومن جملتها البيتان؟!.

فالتفت معاوية إلى ابن الزبير! فقال: ألم تخبرني أنهما لك؟ فقال: المعنى لي واللفظ

---

(٦٦٦)، توفي (٧٣٩)، واختصرهُ من كتاب: «المفتاح» لمؤلِّفه أبي يعقوب يوسف السكّاكي، وهو من كتب البلاغة، وقد طبع الكتاب ـ أي المطول ـ بدار إحياء التراث سنة (١٤٢٥) ومعه «حاشية» للسَّيد الشريف الجرجاني المتوفي سنة (٨١٦).

(١) في «المطول»: تنصف.

(٢) في المطول: إذا لم يكن...، ومعنى (مزحل): أي مبعد، أي: لا يبالي أن يركب من الأمور ما يؤثر فيه تأثر السَّيف مخافة أن يدخُل عليه ضيم، أو يلحقه عار». من «المطول» (٧١١)، وذكر البغدادي في «خزانة الأدب» (٨/ ٢٩١): أنَّ سبب قول معْن لهذه القصيدة: أنه كان لمعن صديق وكان معنٌ متزوجًا أخته فطلَّقها وتزوج أخرى فحلف صديقه أن لا يكلمه فأنشدها يستعطفه.

(٣) قال الحصري في «زهر الأدب» ـ بعد إيراد الحكاية ـ : أرادَ ابنُ الزبير معاتبة معاوية بشعر معن، وليس ادعاؤه على حقيقة منه». انتهى من «خزانة الأدب» للبغدادي (٨/ ٢٩٥).

(٤) معن بن أوس بن نصر بن زياد المزني، قال ابنُ حجر: «الشاعر المشهور، ذكره أبو الفرج الأصبهاني وقال: شاعر مجيد فحل من مخضرمي الجاهلية والإسلام». «الإصابة» (٦/ ١٧٩)، ونسخة (٦/ ٢٤٢)، وانظر ترجمته أيضا في «خزانة الأدب» (٧/ ٢٦٠).

(٥) هذا البيت من شواهد النحويين، أنشده الرضي ولذلك شرحه البغدادي في «الخزانة»، وأنشده ابن هشام في «القطر» رقم (٦) و«الأوضح» (٣٤٨)، والأشموني (٦٣٩)، وشاهدهم منه: بناء (أول) على الضم لحذف المضاف ونية معناه.

له[١]، فسكت معاوية ومعن ولم يردَّا ويقولا : إن هذا لا يصح في لغة العرب، بل سكتا وأقرَّاه وهما عربيَّان.

فدلَّ على صحة أن يُنسب الكلامُ باعتبار لفظه لمن تكلَّم به، ويُنسب إلى من قال معناه.

ولو كان كلام ابن الزبير باطلا لطلَّح[٢] عليه معاوية، وأظهر غلَطه فإنه له كاره يحب هضم جانبه!.

وأما قول [١ :ب] القزويني[٣]: إن هذاالنوع مذموم[٤].

فيدفعه : ما ذكرناه من أنه لو كان مذموما عند العرب لما سكتَ معاوية ومعن عن الرد على ابن الزبير، ويدل عليه قول الله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى . صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى﴾ [الأعلى:١٨، ١٩]، فإن المراد: أنَّ معاني القرآن في الصحف الأولى ـ أي معانيه القرآنية فيها، كما أن معانيها فيه، ومثلُها: ﴿وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء:١٩٦]، فبعض معاني زُبُر الأولين في القرآن بغير لفظه كما أنَّ بعض معاني القرآن في زبر الأولين، وتلك الزُّبر وصحف إبراهيم وموسى: هي كلامُ الله، كما أنَّ

---

(١) القصَّة ذكرها ابنُ عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٩/ ٤٢٧) ترجمة معن بن أوس، بسند فيه من لم أعرفه، وظاهره الإرسال، وذكرها أيضًا المبرّد في «الكامل» كما في «خزانة الأدب» (٨/ ٢٩٤)، ثم وجدتها في «الكامل» للمبرد (٢/ ٧٤٩)، واعلم أنَّ في جميع مصادر القصة اختلاف شديد في لفظها وذلك يدلُّ على أنهم تناقلوا معناها فحسب.

(٢) طلح: من معانيه: أتعب، كما في القاموس.

(٣) هو محمد بن عبد الرحمن السابق ذكره صاحب «مختصر المفتاح»، ترجمته في «الدرر الكامنة» (٤/ ٣)، و«البدر الطالع» (٢/ ١٨٣).

(٤) كلامه هذا في «تلخيص المفتاح» (٧١٠) مع «المطول»، في فصل في السرقات الشعرية وما يتصل بها، ونص كلامه: فالسرقة والأخذ نوعان، ظاهر وغير ظاهر، أما الظاهر: فهو أن يأخذ المعنى كله، إما مع اللفظ كله أو بعضه أو وحده، فإن أخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه فهو مذموم...الخ كلامه.

القرآن كلام الله[١]، وبعض معانيه لغيره تعالى، فمِن معنى القرآن ما هو في الزُّبر الأولى بغير لَفْظه، ويُسمَّى كلامُ الله، ويسمى كلام إبراهيم وكلام موسى عليهما السلام.

إنَّ الذي قال القزويني إنه مذموم: هو أخذ اللفظ كلَّه من غير تغييرِ نظمه؛ فهذا هو المذموم، وهو الذي يُسمى سَرقة محضة، ويُسمى نسخًا[٢] وانتحالًا[٣].

والمراد من تغيير نظمه: التغيير لكيفية التركيب والتأليف الواقع بين المفردات؛ فإذا وقع التغيير خرج عن كونه مذمومًا، وهذا الواقع في كتب الله تعالى، في التغيير من قصص الماضين، قد غير تركيبه وأسلوبه وإنما الباقي هو معناه.

فإذا عرفت هذا فاعلم أن أقاصيص القرآن كلام الله لفظا، وكلام المَحكي عنه معنى.

ثم لا يخفى أنَّ الله سبحانه قد حكى قصصًا كثيرة بألفاظ عديدة مختصرة ومطوَّلة، ألا ترى أنه حكى قصّةَ موسى عليه السلام في أربعين ومائة موضعًا[٤]، كما قال أبو محمد بن حزم: فأطولها في سورة (طه)، حتى قال بعضُ العلماء: كان

---

(١) في ط: كلامه.

(٢) في الأصل: مسخًا، والصواب ما أثبته، والنسخ أحد ثلاثة أقسام للسرقة، ثانيها: المسخ، ثالثها: السلخ، ويقال للأول: انتحال، وسرقة محضة، وهو: أن يأخذ اللفظ والمعنى معا بلا تغيير ولا تبديل أو بتبديل الألفاظ كلها، أو بعضها بمرادفها. انظر: «جواهر البلاغة» (٤٤١)، وهذا كله في الشعر إذا كان يدَّعيه ادّعاء لنفسه، أما إذا استشهد به يريد معناه ـ كما وقع لابن الزبير ـ أو حكاه في مناسبة: فلا شيء في هذا.

(٣) المطول (٧١١).

(٤) قال الزركشي في «البرهان» (٣م٢٥): قال بعضهم: ذكر الله موسى في مائة وعشرين موضعا من كتابه، قال ابن العربي في «العواصم»: ذكر الله قصة موسى في سبعين آية اهـ ونقله عنه السيوطي في «الإتقان» (٢/ ١٨٩).

ينبغي أن تسمَّى سورة موسى، وقال آخرون: كاد القرآن أن يكون حكاية عن موسى![1]، وأخصرها في الفرقان حيث قال: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَا مَعَهُ أَخَاهُ هَارُونَ وَزِيرًا . فَقُلْنَا اذْهَبَا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَدَمَّرْنَاهُمْ تَدْمِيرًا﴾ [الفرقان:٣٥، ٣٦]، ثم قص الله سبحانه في هذه السورة قصصا كثيرة مختصرة نحو قوم نوح وعاد وثمود.

ولنذكر قصةً واحدةً كرَّرها الربُّ سبحانه وتعالى في القرآن في سبعة مواضع بعبارات مختلفة وهي: (قصة إبليس اللعين).

فإنَّ الله تعالى حكاها في سورة البقرة فقال: ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة:٣٤]، وفي الأعراف: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾ [الأعراف:١٢]، وفي الحِجْر: ﴿لَمْ أَكُنْ لِأَسْجُدَ لِبَشَرٍ خَلَقْتَهُ مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ﴾ [الحجر:٣٣]، وفي سبحان: ﴿قَالَ أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء:٦١]، وفي الكهف: ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾ [الكهف:٥٠]، وفي طه [٢:أ]: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى﴾ [طه:١١٦]، وفي ص: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ . قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾ [ص:٧٥، ٧٦].

إذا تقرَّر هذا وعلمْت أنها قصَّة واحدة لا غير وموقف واحد لا سِوى؛ فإنه تعالى إنما أمر الملائكة وإبليس بالسُّجود لآدم مرَّة واحدة، ولم يُجِبْ إبليس إلا جوابًا واحدًا في خطاب واحد، وقد عبَّر الله تعالى عنها بسبع عبارات كل واحدة منها تُغاير الأخرى، والمحكي عنه خطاب واحد، في مقام واحد، بعبارة واحدة.

---

(١) حكى القولَين على الإبهام أيضا السيوطي في «الإتقان» (١/ ١٥٩).

ومن هاهنا نشأ لنا إشكال أشار إلى دفعه أبو السُّعود[١] المحقِّق في تفسيره المسمى بـ «إرشاد ذي[٢] العقل السليم إلى مزايا كتاب الله الكريم» نبَّه عليه ـ أي على دفعه في سورة الأعراف عند حكاية الله سبحانه لمقاوَلَةِ إبليس اللعين، وجِدَاله لربِّ العالمين، فإنها تنوَّعت منه[٣] العبارات والمجادَلَات، كما قرَّرناه مما قدَّمناه.

وقد تقرَّر عند علماء «المعاني» و«البيان»، وأئمة تفسير القرآن أن أبلغ الكلام في الأكوان هو القرآن الذي عجز عن معارضته والإتيان بمثله الإنسُ والجان، كما قال تعالى: ﴿قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآَنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء:٨٨].

وتقرَّر عند مَن ذُكر من الأئمة: أنَّ حقيقة البلاغة: مُطَابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحة كلماته.

وحقيقة فصاحة كلماته: هي خلوصُها عن الغرابة والتعقيد وضعف التأليف كما قرره أئمة البيان.

ومع تعدُّد العبارات وتنوعها وإخراجها في أساليب عديدة يلزم أنه قد فات مطابقة مقتضى الحال فتفوت البلاغة، وحاشا كلام الله من ذلك.

ثم إنه قد عُلم يقينا: أنَّ خطاب الله [لإبليس] اللعين كان مرة واحدة في موقف واحد؛ فيُقال: فبأي عبارةٍ كانت المقاوَلة من السبع العبارات؟ وبأيها كانت المجادلة؟!.

---

(١) محمد بن محمد بن مصطفى العمادي الحنفي ولد سنة (٨٩٣ هـ) بقرب القسطنطينية وتوفي بها سنة (٩٨٢) انظر: «شذرات الذهب» (١٠/ ٥٨٤ـ ٥٨٦)، و«التفسير والمفسرون» (١/ ٣٤٥).

(٢) في ط: ذوي!، والذي على طرة المطبوع: إرشاد العقل السليم. . .

(٣) ساقطة من ط.

هذا منشأ الإشكال الذي أشار المحقِّق أبو السُّعود إلى دفعه، وقد بسطنا كلامه إيضاحًا لبيانه وإلا فعباراته غير مبسوطة.

ثمَّ إنه دفع هذا الإشكال وأطال المقال فنسوق كلامه ونمزجه ببيانه، فإنَّ عبارته تفتقر إلى البيان ، إيضاحًا لمراده كما أوضحنا بيانَ محل الإيراد، فإنه قال[١]:

«فإن قلتَ: لا ريب في أنَّ الكلام المحكي [له] عند صدوره عن المتكلم حالةٌ مخصوصة تقتضي وروده على وجهٍ خاص من وجوه النظم، بحيث لو سقطَ شيء من ذلك سقط الكلام عن مرتبة البلاغة البتَّة، فالكلام الواحد المحكي [٢:ب] على وجوه شتى: إنِ اقتضى الحال وروده على وجه معيَّن من تلك الوجوه الواردة عند الحكاية؛ فذلك الوجه هو المطابق لمقتضى الحال والبالغ إلى رتبة البلاغة دون ما عداه من الوجوه.

إذا تمهَّد هذا فنقول: لا يخفى أن استنظار اللَّعين» ـ أي طلبه الإنظار ـ بقوله: ﴿أَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الأعراف:١٤] «إنما صدَر عنه مرة» أي بلفظ واحد في[٢] مقام واحد «فمقامه» أي مقام طلب الإنظار «إن اقتضى إظهار الضراعة وترتيب الاستنظار على الحرمان المدلول عليه بالطرد والرجم» يريد أنه لما[٣] قال تعالى: ﴿فَاهْبِطْ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَنْ تَتَكَبَّرَ فِيهَا فَاخْرُجْ إِنَّكَ مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾ [الأعراف:١٣]، ترتب عليه طلب إبليس للإنظار بقوله: ﴿أَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الأعراف:١٤]، فقال تعالى: ﴿إِنَّكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ﴾ [الأعراف:١٥]، فرتب ـ أي إبليس ـ «استدعاء الجبر في مقابلة الكسر» يريد أنه لما حصل لإبليس الكسر بطرده ورجمه

---

(١) تفسير أبي السعود (٢/ ٣٣٠ ـ ٣٣١) ط:دار الفكر.

(٢) في ط: من!.

(٣) في ط: كما!، فتغير المعنى بهذا التصحيف.

وإهباطه[١] من السماء أو الجنة وإخراجه من الجنة؛ طلبَ من الله أن يجبُرَ كسرَه بالإنظار كما هو معلوم من قوله في سورة «الحجر» وسورة «ص» حيث قال فيهما: ﴿رَبِّ فَأَنْظِرْنِي﴾ [الحجر:٣٦] دون سورة الأعراف فإن فيها بل وفي غيرها من الخَمْسِ القصص؛ لم يُظهر اللعين الضراعة، فإنه قال في الأعراف: ﴿أَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الأعراف:١٤]، فأتى في طلب الإنظار بعبارة جافية[٢] أخرجها مخرج الأمر للرب أن يُنظره، ولم يُظهر الضراعةَ كما أظهرها في سورتي (الحجر) و(ص) حيث قال فيهما: ﴿رَبِّ﴾، مناديًا له مقرًّا بربوبيته متضرعًا ذليلًا.

قال أبو السعود: «فتكون» ـ أي عبارة اللعين في سورة الأعراف، «بمعزل عن المطابقة لمقتضى الحال فضلًا عن العروج إلى معارج الإعجاز»، يريد[٣] أن عبارته في سورة الأعراف لم تطابق مقتضى الحال، لعدم إظهار الضراعة والانكسار، فإنَّ المقام يقتضي إظهارهما ولم تدلُّ عبارته في الأعراف عليهما، إنما وقعت الدلالة عليهما في سورتي (الحجر) و(ص)، ومعلوم أنَّ اللَّعين كان في مقام طرده وإهباطه ضارعًا ذليلًا فكيف لم تأت العبارة في الأعراف دالَّة عليهما؟.

ثمَّ قال أبو السعود: «قلنا: مقام استنظاره ـ أي طلبُه النظرة والبقاء في الدنيا إلى يوم البعث فأخبره الله أنه من المنظرين إلى يوم الوقت المعلوم وهو انقضاء دار الدنيا، وقد كان طلبه[٤] الإنظار إلى يوم البعث مقتضيا «لما ذكر من إظهاره الضراعة، وترتيب الاستنظار على الحرمان المدلول عليه بالرجم، وكذا مقام الإنظار مقتض لترتيب الإخبار بالإنظار [٣:أ] على الاستنظار، وقد طُبّق الكلام عليه في

---

(١) في ط: انحطاطه!.
(٢) في ط: نابية.
(٣) في ط: ذلك!!.
(٤) في الأصل: مطلوبه.

تينك السورتين» يريد بهما سورة (الحجر) و(ص) فإنه طلبَ إبليسُ الإنظار ورتَّبه على الحرمان والرجم، ورتَّب تعالى الإخبار لنا بالإنظار له؛ بقوله: ﴿إِنَّكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ﴾ [الأعراف:١٥].

قال أبو السعود: «وقد طبق الكلام عليه فيهما» أي في سورتي (الحجر) و(ص) وأعطى كل واحد من مقام الحكاية والمحكي جميعًا حظه.

قال : «وأما هاهنا» ـ يريد في سورة الأعراف ـ «فحيث اقتضى مقام الحكاية مجرَّد الإخبار بالاستنظار والإنظار سيقت الحكاية على نهج الإيجاز والاختصار من غير تعرُّضٍ لبيان كيفية كل واحد منهما عند المخاطبة والحوار».

قلت: كلام أبي السعود يدل على أن ذِكْر الإنظار منه تعالى لإبليس بعد طلبه له[١] إنما هو التمثيل لما في الحكاية[٢] من طيّ بعض ما في المحكي، والاتيان بها غير مستوفية لما فيه، وإلا فإنه طوى في كل موضع فيها منه مواضع كما تفيده العبارات القرآنية.

ولما قسَّم الله إيراد الحكاية ـ منه تعالى ـ إلى اختصارها تارة، واستيفائها أخرى ـ وأن ذلك مما يُخِلُّ بالبلاغة إذْ لا مطابقة لمقتضى الحال ـ أشار إليه بقوله:

«إن قلتَ: فإذًا لا يكون ذلك نقلًا للكلام على ما هو عليه، ولا مطابقًا لمقتضى المقام؟.

قلنا: الذي يجب علينا اعتباره في نقل الكلام إنما هو أصل معناه، ونفس مدلوله الذي يفيده».

إن قلت: فأين دليل إنَّه لا يجب إلا ذلك في الحكاية؟.

قلت: من صنيع القرآن فإنه لو لم يَجُز لَمَا ورد به القرآن، وقد ثبت وروده به كما

(١) ساقطة من ط.

(٢) في ط: الحوار!!.

عرفته مما سقناه.

فإن قلت: فهذه الحكايات في القرآن دالَّة دلالة قطعية على جواز الرواية بالمعنى، فما بالهم اختلفوا في جوازه في رواية الأحاديث؟.

قلتُ: لأنَّ الراوي هنا هو كلام علَّام الغيوب الذي لا يخفى عليه من معاني المحكي ولا يجوز عليه النسيان ولا الذهول، فما رواه بالمعنى فهو حق لا يتطرَّق إليه شيء، بخلاف ما رواه الإنسان المعرض للنسيان ففيه وقع الخلاف.

ثم قال أبو السعود: «وأما كيفية إفادته له فليس مما يجب مراعاته عند [٣:ب] الحكاية البتَّة، بل قد تراعى [وقد لا تراعى] حسبما اقتضى المقام، ولا يقدح في نقل الكلام تجريده عنها، بل قد يراعى عند نقله كيفيات وخصوصيات لم يراعها المتكلم ولا يخلُّ بذلك كون المنقول أصل المعنى، ألا ترى أن جميع المقالات المنقولة في القرآن الكريم إنما تنقل بكيفيات واعتبارات، لا يكاد يقدر من تكلَّم بها على مراعاتها حتما، وإلا لأمكن صدور الكلام المعجز عن البشر فيما إذا كان المحكي كلامًا.

وأمَّا عدم المطابقة لمقتضى الحال فمنشؤه الغفلة عما يجب توفية مقتضاه من الأحوال، فإنَّ ملاك الأمر هو مقام الحكاية، وأما مقام وقوع المحكي فإن كان مقتضاه موافيًا لمقتضى مقام الحكاية: يوفَّى كل واحد من المقامين حقَّه ـ كما في سورة (الحجر) وسورة (ص) كما قرَّرناه فإنَّ مقام الحكاية فيهما لَمَّا كان مقتضيًا لبسط الكلام وتفصيله على الكيفيات التي وقع عليها؛ رُوعي حق المقامين معًا ـ.

وأما في هذه السورة الكريمة ـ يريد الأعراف ـ فحيث اقتضى مقام الحكاية الإيجاز روعي جانبه» انتهى كلام أبي السعود ـ رحمه الله ـ ممزوجًا بما يُحل بعضَ عباراته.

فإن قلت[١]: فقد تحصَّل من هذا كله وتقرَّر : **أنَّ معاني أقاصيص القرآن كلها هي معاني من قصَّ الله تعالى أخبارهم وإنما القرآن كساها حلل عبارته**، وزفَّها إلى الأسماع رافلة من عبقري كلماته، فاللفظ لله تعالى والمعنى لمن حكاه الله عنهم، وقد تقرَّر أنَّ الألفاظ قوالب المعاني، وأنَّ المعاني أرواح أجسام الألفاظ كما أنَّ المنازل أجسامٌ أرواحها السكان كما قال:

كانوا معاني المغاني والمنازل أموات إذا لم يكن فيهن سكان

والأرواح هي المراد والمقصود من الأشباح؛ فيلزم أن تكون ألفاظ كلام الله أجسامًا وأرواحها لغيره! فيخل ببلاغته لأنَّ البلاغة للمعاني، ولذا يُقال: معنى بديع، ومعان بديعة.

قلتُ: هذا جهل بحقيقة البلاغة، فإنَّ حقيقتها عند علماء البيان وأئمة تفسير القرآن هي: **مطابَقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحة كلماته**، كما قدمناه، فالكلام البليغ ما طابق مقتضى الحال وهذا مشترك بين لفظه ومعناه، فإنه لا بد أن يطابَق بمعناه وبلفظه، وتقدم أنَّ فصاحة كلماته: **خلوصُها عما ذكرناه من الغرابة [٤:أ] والتعقيد وضعف التأليف**.

وكلام الله الذي عبَّر به عن غيره : أبلغ الكلام قطعًا ، لكونه علامُ الغيوب قد علم مطابقة كل عبارة لمقتضاها[٢] كما فرغنا الآن من تقريره في كلام أبي السعود، وهو في ألفاظه أفصح كلام كما عرَّفناك من خلوصه عن الثلاثة العيوب[٣].

وعلى هذين الأمرين ـ أي مطابقة مقتضى الحال والخلوص عما ذُكر ـ يدور قطب رحا البلاغة.

---

(١) هذا إشكال سيورده المصنف ثم يجيب عنه، فتفهّم.

(٢) في ط: اقتضاها!.

(٣) وهي الغرابة والتعقيد وضعف التأليف.

ولا نُسلّم أنَّ العبرة في الكلام بمعانيه، **بل بلفظه ومعناه**، بل قد يأتي المعنى بعبارة جافية وألفاظ عن الأكدار غير صافية، ولذا يقال: ربّ معنى سارّ بعبارة تنفُر عنها الأسماع، وسار ذلك المعنى بعينه في عبارة أخرى تعشقها الآذان[١] وتهتز لها الطباع والمعنى واحد.

كما حكى الخفاجي[٢]: أنَّ بعض الملوك رأى في منامه أنها ذهبت أسنانه فطلب عابرًا، فقصَّ عليه رؤياه، فقال: تهلكُ قرابة الملك جميعًا، فأمر بقلع أسنان العابر! ثم طلب عابرًا آخر فقصَّها عليه فقال: يطولُ عمْر الملك ويذهب أقرانه وأعداؤه، فأجازه وأحسن صِلَته.

ولا يخفى أنَّ المعنى واحد في عبارة العابِرَين، فإنَّ من طال عمره وذهب قرناؤه فقد مات أهله قبله، ولكن العابر الأول أساء التعبير، وأحسن الثاني في العبارة من غير تنفير[٣].

ونحو هذا شيء كثير في محاورات الناس.

وإذا عرفت هذا علمْتَ أنَّ عبارة القرآن أبلغ العبارة، فإنها التي كستْ معاني

---

(١) ساقطة من ط.

(٢) أحمد بن محمد بن عمر، شهاب الدين الخفاجي المصري، صاحب التصانيف في الأدب واللغة، المتوفي سنة (١٠٦٩ هـ)، من أشهر كتبه: «شفاء العليل فيما في كلام العرب من الدخيل» و «شرح درة الغواص في أوهام الخواص» و«نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض». انظر: «معجم المؤلفين» (٢/ ١٣٨)، و«الأعلام» (١/ ٢٣٨).

(٣) وأحسنَ من قال:

تقول: هذا «مجاج النحل»، تمدحُه ... وإن تشأ قلت: ذا قيءُ الزنابير

مدحًا، وذمًّا وما جاوزت وصفهما ... والحق قد يعتريه سوءُ تعبير

تلك الأقاصيص حُلّة الإعجاز، وصيَّرتها معجزةً، وأوردتها إلى الأسماع في تلك الحلاوة، وأنزلتها في القلوب أشرف منزلة عند التلاوة، وكانت قبل حكاية الله لها مثل كلام الناس، أي ناس عصرها، من عبرانية أو سريانية، أو غيرهما ليست بمعجزة، كما قرَّرناه وحرَّرناه، في «ذيل الأبحاث المسددة»[١] في تفسير سورة (طه)، في كلام صاحب الأبحاث على قوله سبحانه وتعالى: ﴿أَوَلَمْ تَأْتِهِمْ بَيِّنَةُ مَا فِي الصُّحُفِ الْأُولَى﴾ [طه:١٣٣]، بل ربما نفرت عنها الطباع وبَذلَتْها الأسماع.

فعلمْتَ يقينًا أنَّ حكاية القرآن لمعاني كلام الأولين وقصص الماضين: ألبستْها حلاوةً وطراوةً وأنزلتها في القلوب محلًا عاليًا تكسبه تارة الخشية فترى طَرْفه باكيًا، وتارة يجلب له أسباب الرجاء في رحمة الله فتراه مستبشراً ساليًا، فهو قرة عين التالي [٤:ب] والسامع، ورَوْح رُوْحِ الراكع والخاشع، فتحت كل لفظة من ألفاظه رياضْ، وكلّ جملةٍ منه فنحرُها بجواهر معانيها فيَّاض، تاهت عند بلاغته العقول وأقرَّت بأنه في غاية لا تناله الأئمة الفحول.

اللهم وفقنا لمعرفة معانيه يا خير مسئول، وارزقنا بركة تلاوته يا خير مأمول،

---

(١) «الأبحاث المسددة في فنون متعددة» للعلامة صالح بن مهدي بن علي المقبلي توفي سنة (١١٠٨) بمكة، قال الشوكاني عن كتابه هذا: «جمع فيه مباحث تفسيرية وحديثية وفقهية وأصولية». «البدر الطالع» (١/ ٢٠١)، وقال المصنف في مقدمة «ذيله» (صفحة ١٥): فإنَّ الأبحاث المسددة في فنون متعددة تأليف العلامة المقبلي قد رُزقت القبول وهي بذلك حقيقة، وكاد ألا يخلوا منها بيت عالم لما اشتملتْ عليه من فوائد أنيقة إلا أنها تدِقُّ عباراته عن الإيضاح وتكثر إشاراته إلى مسائل طال فيها اللجاج والكفاح، فرأيت إيضاح معانيها وشرح المشار إليه في غضون مبانيها بذيل سميته: «ذيل الأبحاث المسددة وحل مسائلها المعقدة» . لكن ذكر المشرف على طباعة الكتاب أنه لم يَظفر من «الذيل» إلا على مخطوطة غير كاملة!، والله المستعان.

وصل على من أنزلته إليه وعلى آله ما هب شمال وقبول[١].

[تم بحمد الله نقله من خط المؤلف متع الله بحياته. تاريخ تأليفه ١٠ شهر صفر سنة ١١٧٥ هـ. وكان نقله رابع وعشرين من جماد الأول سنة ١١٧٥ هـ]

(١) أي ريح الصبا مهبّها من مطلع الثريا، سميت بذلك لأنَّ النفس تقبلها وقيل غير ذلك كما في «القاموس» (١٠٤٥ ، ١٣٠٢)، وفي «الشمال» أقوال انظر: «المخصص» لابن سيده (٢/ ٤١٣) ط:إحيار التراث.

الفهرس

الإيضاح والبيان ٠
في تحقيق عبارات قصص القرآن..... ٠
مقدمة التحقيق ١
وصف المخطوط ٢
نماذج من المخطوط ٣
الفهرس ٢١